



أمر إسناد

المهندس / رئيس مجلس إدارة

شركة الشار للمقاولات العامة

تحية طيبة وبعد ،،،

نشرف بان نرسل رفق مذكرة من العقد رقم
(١٤٥١) الموزع في ٢٠٢٣/٢/١٩ بقيمة
٣,٤٩٠,٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليون اربعين وتسعمائة وتسعمائة ألف جنيه)
لا غير) والموقع بين الشركة والهيئة بشأن قيام الشركة بعملية "إسناد
اعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية لمشروع القطار الكهربائي
السريعة (العين السخنة - مطروح) لتنفيذ اعمال الجسر الترابي (قطاع
العلمين - فوكه) المسافة من الكم ٤٥٧,٦٠٠ الى الكم ٤٥٨,٨٠٠ بطول
١,٢ كم اتجاه النجبلة على ان يتم التنفيذ طبقاً لشروط ومواصفات
الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وستولى "للمنطقة الخامسة - غرب
الدلتا" الإشراف على التنفيذ وتجهيز وتسلیم الموقع للشركة فوراً

وتنضوا بقبول فائق الاحترام،،،

التوفيق (

عبد / أبو بكر أحمد حسين عصاف
رئيس الادارة المركزية
للشئون المالية والإدارية

Chairman





عقد معاولة

وزارة النقل
المنطقة العامة للطرق والجسور
والمس معاولة

الموضوع : إسناد اعمال الجسر التراقي والأعمال الصناعية لمشروع الطهار الكهربائي السريع العين السخنة - مطروح، لتنفيذ اعمال الجسر التراقي (قطاع العلمين - نوكي)
المسافة من الكم ٤٥٢,٦٠٠ إلى الكم ٤٥٨,٨٠٠ بطول ١,٢ كم الجهة النجبلة
(بأمر المباشر) .

رقم العقد: ١٤٥١ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣

أنه في يوم الاحد الموافق ٢ / ١٩ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الشبة العامة للطرق والجباري .

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والجباري.

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

وشركة إنشاء للمقاولات العامة .

ويمثلها السيد الأستاذ / أيمن محمد محمود رضوان

بصفته / مدير وشريك .

رقم قومي / ٢٨٧٠٧٢٦٢٠٠٧٣١

بطاقة ضريبية / ٥١٩-٠٢٦-٠٠٤

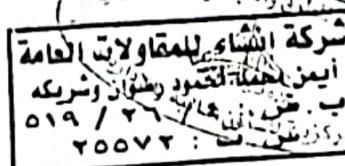
مامورية ضرائب / العامرية .

سجل تجاري رقم / ٢٥٥٧٢

ومقرها / عقار ٣ شارع موبيلكاس الكيلو ٥ و ١٩ ابو يوسف

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

مدير مهندس فني
مدير مهندس فني



١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ج.ب ١٠١١ الرقى البريدى ١١٧٦٥ - ت ٢٢٨٩١٩٧٦ - ت ٢٢٨٩٢٠٨٣ - ت ٢٢٨٩٢٠٨٢ (٢٠٢) الخط الساخن ١٩٤٨٧

البريد الإلكتروني: garb.gov.eg | البريد الإلكتروني: contact_us@garb.gov.eg

المهدى

بناءً على موافقة السيد المفدى / وزير الاتصال بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٦ بالمهدى اعمال الحمد الديارى وإعمال المعايرة لمشروع الادخار الكهربائي المدري (العن السلطة - مطروح) للمنفذ اعمال الحمد الديارى (قطاع العادى - ذوقه) المسافة من الكم ١٥٧,٦١٠ إلى الكم ١٥٨,٨٠٠ بدلول ١,٢ كم (تجاه النجولة) والمدى الإتساق المبادر مع "شركة الشام للمقاولات العامة" بكلها لتدبرية مطاوئه (الله ولقدره لثلاثة ملايين اربعين وتسعمائة وتسعمائة لا غير) حيث قام العدف الأول بملاؤه الدلف الثاني على الأسعار الخامسة بيدوى الأعمال الخامسة بالعملية حالياً والتي تذهب إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ قدره ١٩٠,٠٠٠ جنية (الله ولقدره لثلاثة مليون اربعين وتسعمائة وتسعمائة لا غيرها لا غير) شاملة التدبرية وبعثير محضر المقاومة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع تصويمه وقد أقر الدلوفان بأهاليها وما وصلتهمها للتعاقد والتفاهم على الآتي:-

البلد الأول

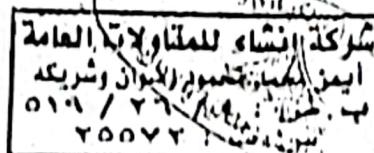
يعتبر التمهيد السارق وبراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المعاصفات الفنية، والعرض المقدم من العدف الثاني وكمالية المكانتين المتباينة بين الدلوفان والشروع الخامسة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتبعاً لاحكامه .

البلد الثاني

يلزم العدف الثاني بتنفيذ اعمال الحمد الديارى والأعمال الصناعية لمشروع الادخار الكهربائي المدري (العن السلطة - مطروح). التنفيذ اعمال الجسر. الديارى (قطاع العادى - ذوقه) المسافة من الكم ١٥٧,٦٠٠ إلى الكم ١٥٨,٨٠٠ تجاه النجولة. (بالأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المرتبطة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ١٩٠,٠٠٠ جنية (الله ولقدره لثلاثة مليون اربعين وتسعمائة وتسعمائة لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما ذهبها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروطه ووثائق العقد.

البلد الثالث

يلزم العدف الثاني " شركة الشام للمقاولات العامة " بتنفيذ الأعمال المسدة إليه طبقاً للمواصفات اللينة وذلك خلال (٨) شهور من استلام العدف الثاني للموقع حالياً من الموعظ وقد قامت الشركة بالمعايرة لموقع الأعمال محل التعاقد المعايير التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً.



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائياً رقم ٥٠٠١٧٤،٥٠٠ فقط وقدره مائة أربعة وسبعين ألف خمسة وعشرين جنيهاً لا غير) صادر من بنك مصر فرع البيطاش بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ وساري حتى ٢٠٢٤/١٢/١ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي وأعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو تنظر خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

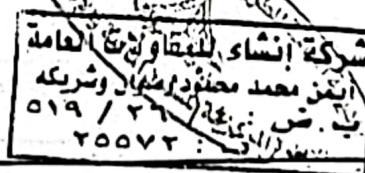
البند السابع

يجوز للهيئة صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصري معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لعاشرة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة .

البند الثامن

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجا إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

اهـر مـهـر مـهـور



السيد مماس الإدارة

المبدأ التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايير لا تشملها جدول الكهرباء للبلود والمواصلات المتعاقدة عليها وتنقضى الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيستم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحديد أسعارها ومتانتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفيما لم تنص عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ياصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

المبدأ العاشر

يلزم الطرف الثاني ياتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتانات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقه الطرف الثاني

المبدأ الحادي عشر

يلزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

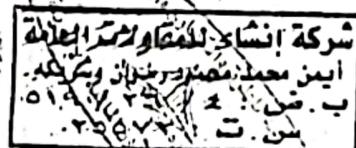
المبدأ الثاني عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتانات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة

المبدأ الثالث عشر

يلزم الطرف الثاني يستخرج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لمارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

م. محمد مطر



البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يسبب أي من عاملاته أو غيره بسببه للأطراف للأعمال أو من جراء فعل أي من عاملاته أو احدى أفرادها لغير الممولة القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات الجهة المشتركة على التلبية المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تزكيتها بالموقع ومن استشاري الجهة

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في فترف شهر من التسليم البدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحويله المصاريق الإدارية اللازمة .

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها يصدر هذا العقد هو محل اختارهما ، وأن جميع المكاتب والراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أنوارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أنوارها القانونية .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند التاسع عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقبات التي ترمي إليها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وللحنة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

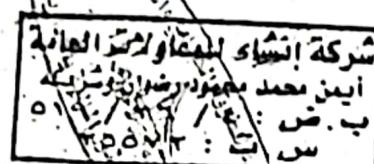
للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥ %) بالنسبة لكل بند ذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص

البند الحادي والعشرون

تحصم الضريبة والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد مصادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

مسند
مترقب

مٌحمدٌ مٌصطفىٰ



البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضماء الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإسلام الابتدائي للأعمال وحتى الإسلام النهائي . وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ١٩٢٠ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقه الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثالث والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء في بنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الخامس والعشرون

يحافظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الأسممنت - الحديد - السولار) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعرifات والمعادلة والقواعد الواردة بال المادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند السادس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللازم .

الطرف الثاني

شركة إنشاء للمقاولات العامة

التوقيع (نمير ماهر مأمور)

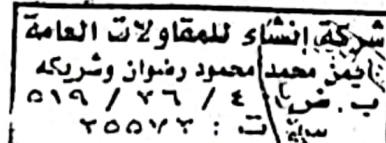
السيد / ايمن محمد محمود رضوان
مدير وشريك

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري



أعمال الجسر التراسي لمشروع التطار الكهربائي السريع

قطاع العلوم / فوكا

في المسافة من كم ٦٠٠ + ٥٧٤ إلى كم ٥٨٤ + ٨٠٠ بطول ٢,١ كم (اتجاه النجف)

الإجمالي	سعر الفنة	الكمية	الوحدة	بيان الأعمال
٢٠٨٦٤٩٥	٦٧٨	٧٥٠,٣٨	م²	<p>طبقات الأساس بالشتر المحكم أعمال توريد و فرش طبقة تأسيس (Prepared Subgrade) من الأحجار الصلبة المتردجة ناتج تكسير الكسارات و المطابقة للمواصفات واقصي حجم للحجبيات ١٠٠ امم والارتفاع نسبة الماء من منخل ٢٠٠ من ١٢٪ والتدرج الوارد بالاشتراطات الخاصة بالمشروع لا تقل نسبة تحمل كاليفورنيا عن ٢٥٪ والارتفاع نسبة الفاقد بجهاز لوس انجلوس عن ٦٪ والا يزيد الامتصاص من ١٥٪ والا يقل معامل المرونة (EV2) من تجربة لوح التحمل عن ٨٠ ميجابسكال و يتم فرد ما على طبقتين باستخدام آلات التسوية الحديثة على ان لا يزيد سمك الطبقة بعد تمام الدملك عن ٢٥ سم و رشها باليه: الاوصى للوصول الى نسبة الرطوبة المطلوبة و الدملك الجيد للهراستات للوصول الى اقصى كثافة جافة قصوى (لا تقل عن ٩٥٪) من الكثافة المعملية و الفنة تشمل اجراء التجارب المعملية و الحقلية و يتم التنفيذ طبقاً لاصول الصناعة و الرسومات التفصيلية المقيدة و البند جمعيًّا مشتملة طبقاً للمواصفات الفنية للمشروع و تقرير الاستشاري و تليميًّا للمهندس المشرف.</p> <ul style="list-style-type: none"> - مسافة النقل لا تقل عن ٢٠ كم - يتم احتساب علاوة ١,٢ جنية لكل اكم بالزيادة او النقصان. - السعر يشمل قيمة المواد المعجزة طبقاً لافادة المنطقه بهذا القطاع (٦) من الكم ٢٩٥ الى الكم ٥٠١ <p>علاوة مسافة النقل ١٥٥ كم</p> <p>علاوة تحصيل رسوم الكارتة والموازن طبقاً للائحة الشركة الوطنية</p>
١٣١٥٨٧١	١٦٢	٧٥٠,٣٨	م²	
١٨٧٦٣٤	٢٥	٧٥٠,٣٨	م²	

٤٩-١ - حنبه

شركة إنساى للمقاولات العامة
 أين: محمد محمود رضوان وشريكه
 بـ: ص. ف. هـ / ٢٦ / ٥١٩
إنساى



Page 1 of 1

